



عرب وعجم

تونس.. اختطاف مسؤول بالنهضة.. وتحقيق عسكري مع نقيب للمحامين



السبت 22 يناير 2022 03:15

كشف القيادي بحركة "النهضة" محمد القوماني، الجمعة، أن قوات الأمن التونسي "اختطفت مسؤول الحزب بمدينة الرقاب، وسط غرب البلاد، ونقلته إلى جهة مجهولة، دون أن تكشف وزارة الداخلية أي تفاصيل.

وقال القوماني في تصريح لوكالة الأناضول إن "قوات الأمن قامت بمحاكمة منزل أحمد الجلاي، دون الاستطهار بصفة ولا بدعة، واحتجازه والتوجه به لجهة مجهولة"، مضيفا أنه "تم الاستيلاء على بعض أغراض منزل الجلاي".

وأشار القوماني إلى أنه "لا تفاصيل لدى الحركة حتى الآن، عن الجهة التي قامت باختطاف المسؤول، أو التهمة المنسوبة إليه أو الجهة التي أصدرت الأمر".

في المقابل، لم يصدر أي تعليق من السلطات التونسية على الحادثة.

وفي 31 ديسمبر الماضي، أعلنت حركة النهضة عن "اختطاف" القيادي نور الدين البحيري من قبل رجال أمن بزي مدني، واقتاده إلى جهة غير معلومة، فيما تم نقله لاحقا إلى قسم الإنعاش بأحد مستشفيات مدينة بنزرت (شمالا، إثر تدهور صحته جراء إضرابه عن الطعام، رفضا لاحتيازه).

وعقب يوم من نقله إلى المستشفى، أعلن وزير الداخلية توفيق شرف الدين، أن البحيري (63 عاما) والمسؤول السابق بوزارة الداخلية فتحي البلدي، وضعا قيد الإقامة الجبرية لهم تتصل بـ"شبكة إرهاب" ترتبط باستخراج وثائق سفر وجنسية تونسية لسوري وزوجته بـ"طريقة غير قانونية".

تحقيق عسكري

وفي سياق متصل، أكد محاميان تونسيان، الجمعة، إحالة السلطات التونسية عميد المحامين الأسبق عبد الرزاق الكيلاني "للتحقيق العسكري" بعد تلقيه دعوة الخميس.

وقال المحامي حسني الباجي في تدوينة عبر صفحته بـ"فيسبوك": "إحاله صديقي وأخي العميد عبد الرزاق الكيلاني على قاضي التحقيق العسكري".

وأضاف الناجي أن ذلك "من أجل رأيه الذي عبر عنه في عدم ضرورة تقييد أعوان السلطة التنفيذية وخاصة أعوان الأمن بالتعليمات المخالفة للدستور والقانون".

وفي منشور ثان، كشف المحامي أن الكيلاني ُوجهت له ثلاث تهمات، تتمثل التهمة الأولى في "الانضمام إلى جمٍع من شأنه الإخلال بالراحة العامة يستوجب إحالة عديد الأشخاص المشاركون في هذا الجمع أو التجمهر (جتمع أمام مركز أمن من أجل معرفة مكان تواجد البحيري)".

أما التهمة الثانية، فهي "هضم حاسب موظف عمومي، يفترض تقدم أحد الموظفين أو مجموعة منهم بالتشكي والحق المضرر بأعوان الأمن".

ووجهت لعميد المحامين الأسبق تهمة "دعوة الأمنيين لعدم تنفيذ القرارات المخالفة للقانون والدستور والمساومة بالحقوق والحربيات".

يذكر أن الكيلاني عضو ب الهيئة الدفاع عن النائب الموضوع تحت الإقامة الجبرية نور الدين البحيري (63 عاما).

وكان وزير الداخلية أكد أنه سيقاضي أمام المحكمة العسكرية كل من اقتحم مركز أمن "منزل جميل" في بنزرت (شمالا)، الذي كان محتجزا فيه البحيري قبل نقله إلى المستشفى، في إشارة لغريق الدفاع عنه.

وفي تعليق، عبر الرئيس التونسي الأسبق محمد المنصف المرزوقي، عن تضامنه مع عميد المحامين الأسبق عبد الرزاق الكيلاني، عقب أبناء أفادت بإحالته إلى القضاء العسكري.

وقال المرزوقي عبر صفحته بـ"فيسبوك": "كل تضامني مع العميد عبد الرزاق الكيلاني بعد إحالته إلى القضاء العسكري من طرف الرئيس قيس سعيد".

وأشار القضاء العسكري والمؤسسة العسكرية قائلًا إن "سعيد بقصد تدمير الدولة وتمزيق وحدة الشعب وإحالة خيرة الوطنيين أمام قضاء مدني وعسكري يسعى لتوريشه في هذينه"، وفق تعبيره.

ودعا المرزوقي "كل مؤسسات الوطن وعلى رأسها المؤسسة العسكرية والأمنية وقف هذه التراجيديا الكبرى التي حلت بتونس".

من جهتها، أدانت تنسيقية "محامون لحماية الحقوق والحربيات" حالة الكيلاني للتحقيق العسكري، معتبرة ذلك "حلقة جديدة في مسلسل استهداف المحامين الفاضحين لانتهاكات الانقلاب والمتصدين للدفاع عن الحقوق والحربيات".

وجددت التنسيقية في بيان، "رفضها محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية في خرق واضح للدستور والمعاهدات والمواثيق الدولية".

وأكدت أن "هذه الإحالات المتكررة للمحامين منذ 25 تموز/ يوليو لن تفت في عضد المحامين المناهضين للانقلاب، ولن توهن عزيمتهم في فضح ممارساته، ولن تزيدهم إلا ثباتا وإصرارا على أداء رسالتهم".

طلبت وزارة العدل التونسية، ليلي جفال، من محكمة الاستئناف بتونس، الإذن للمحكمة الابتدائية بفتح تحقيق والقيام بما يلزم من تبعات بخصوص ما عرف بـ"الجهاز السري" لحركة النهضة.

وحاء هذا الطلب بناء على شكایة تقدم بها أحد أعضاء فريق الدفاع في قضيتي شكري بلعيد ومحمد البراهمي، الذين تم اغتيالهما سنة 2013، لوزارة العدل بصفتها رئيسا للنيابة العامة.

وتأتي هذه الخطوة بعد انتقادات لاذعة وجهها الرئيس التونسي قيس سعيد، الخميس، إلى القضاء، الذي اتهمه بتبرئة أشخاص ثبّت إدانتهم في قضايا إرهابية، بحسب قوله.

وصرح فريق الدفاع عن بلعيد والبراهمي، في وقت سابق بأن هناك وثائق وأدلة تفيد بأن حركة النهضة تمتلك جهازا سريا أمنيا موازيا لجهاز الدولة، وهو ما تنفيه الحركة تماما.

قرص ألماني

وفي سياق آخر، أكد السفير الألماني لدى تونس بيتر بروغل، الجمعة، أن بلاده ستقوم في الأيام المقبلة بصرف قرض ترويجي لتونس بقيمة 100 مليون يورو، لمساعدةها على تنفيذ إصلاحات في القطاع المصرفي والمالي.

وأوضح بيان صادر عن السفارة الألمانية أنه كان قد "تم الاتفاق عام 2020 على هذا القرض الترويجي (113

مليونا و 443 ألف دولار) من بنك التنمية الألماني.".

